

المملكة العربية السعودية

تباطأت وتيرة النمو الاقتصادي غير النفطي في المملكة خلال عام ٢٠٢٣، إلا أنه بقي قوياً عند ٣,٨٪ (القطاع الخاص ٤,٤٪)، إذ أثبت الإنفاق الاستهلاكي مرونته. ونتوقع أن يبقى النمو غير النفطي مستقراً بصفة عامة في عام ٢٠٢٤ (٣,٧٠٪) قبل أن ينمو بوتيرة متسارعة في عام ٢٠٢٥ بدعم من خفض أسعار الفائدة. ومن المتوقع أن يكون عجز الموازنة المسجل في عامي ٢٠٢٤-٢٠٢٥ محدوداً نظراً لارتفاع توزيعات "أرامكو" وزيادة المتواضعة للنفقات الحكومية. وقد تتحسن الآفاق الاقتصادية في حالة زيادة إنتاج النفط بمعدل أعلى من المتوقع في عامي ٢٠٢٤-٢٠٢٥، في حين تتمثل المخاطر الجوهرية التي قد تؤثر سلباً على التوقعات في نمو القطاع غير النفطي بوتيرة أضعف من المتوقع، الأمر الذي قد ينجم عن تباطؤ نمو الإنفاق الحكومي وأو الضغوط الناجمة عن استمرار ارتفاع أسعار الفائدة.

ما نسبتة ١,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالمستوى المستهدف والبالغ ٥,٧٪ في عام ٢٠٣٠.

أما بالنسبة للقطاع النفطي، فقد كان النمو سلبياً في عام ٢٠٢٣ (-٩٪) نظراً لخفض حصص الإنتاج، والذي تعمق منذ منتصف ذلك العام. وبالنظر إلى وجهة نظرنا حول ديناميكيات سوق النفط، فمن المتوقع أن يبقى إنتاج النفط السعودي عند المستويات الحالية طوال عام ٢٠٢٤، على أن يرتفع تدريجياً فقط في العام المقبل، ما قد يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي النفطي بنسبة ٥,٢٪ هذا العام قبل أن يحقق نمواً بنسبة ٣,٧٠٪ في عام ٢٠٢٥، إلا أن السعودية قد تواصل القيام بدورها الاستباقي في التأثير على إمدادات النفط العالمية، الأمر الذي قد يؤدي إلى الابتعاد عن افتراضاتنا الخاصة بإنتاج النفط لعامي ٢٠٢٤-٢٠٢٥. وبصفة عامة، من المتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة محدودة تبلغ ١,٢٪ في عام ٢٠٢٤ على خلفية الضغوط التي يتعرض لها قطاع النفط، قبل أن ينمو بنسبة ٤,٢٪ في عام ٢٠٢٥ مع تحول نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي إلى معدل إيجابي وتحسن النمو غير النفطي.

التضخم سيشهد المزيد من التراجع والبطالة تتخفف لأدنى مستوياتها القياسية

استمر التضخم (الذي بقي منخفضاً نسبياً نتيجة للدعم، وتحديد سقف الأسعار، واحتدام المنافسة) في التراجع، إذ بلغ ١,٦٪ على أساس سنوي حتى مارس، إذ كانت إيجارات المساكن (١٠,٥٠٪ على أساس سنوي) المحرك الوحيد تقريباً لضغوط الأسعار خلال العام الماضي. وعلى الرغم من استمرار ارتفاع إيجارات المساكن، نتوقع أن يستمر تراجع متوسط معدلات التضخم في المتوسط، ليلبغ ١,٨٪ و ٢٪ في عامي ٢٠٢٤-٢٠٢٥، منخفضاً من ٢,٣٪ في عام ٢٠٢٣. وأدى نمو القطاع غير النفطي بوتيرة قوية، إلى جانب استمرار مبادرات توظيف الوظائف، إلى خفض معدل البطالة بين المواطنين السعوديين إلى أدنى مستوياته على الإطلاق عند ٧,٧٪ بنهاية عام ٢٠٢٣، مقابل ٨٪ قبل عام واحد، ومقرباً من مستوى ٧٪ المستهدف تحقيقه في عام ٢٠٣٠.

عجز مالي في عامي ٢٠٢٤-٢٠٢٥ يمكن إدارته

أدت زيادة الإنفاق بنسبة ١,١٪ في عام ٢٠٢٣ وانخفاض الإيرادات النفطية بنسبة ١,٢٪ إلى تسجيل عجز مالي بنسبة ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، فيما نمت الإيرادات غير النفطية بنسبة ١,١٪. ونتوقع عجزاً محدوداً يتراوح بين ١,٧٪ و ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عامي ٢٠٢٤-٢٠٢٥، في ظل ارتفاع الإنفاق الحكومي (الذي من المرجح أن يواصل تخطي المستويات المحددة في الموازنة) بمعدلات متواضعة، وزيادة الإيرادات النفطية على خلفية ارتفاع توزيعات أرباح "أرامكو"، واستمرار نمو الإيرادات غير النفطية بفضل استمرار نمو القطاع غير النفطي. وبالتالي، من المتوقع أن تبقى مستويات الدين تحت السيطرة، أي أقل من ٢,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٥. وقد نشهد نمواً بوتيرة أفضل في حالة زيادة إنتاج النفط بمستويات أعلى من المتوقع، ما سيؤدي إلى تعزيز الناتج المحلي الإجمالي. في المقابل، تتمثل المخاطر التي تهدد آفاق النمو بصفة رئيسية في نمو القطاع غير النفطي بوتيرة أضعف من المتوقع، الأمر الذي قد ينجم عن تباطؤ نمو الإنفاق الحكومي وأو الضغوط الناجمة عن استمرار ارتفاع أسعار الفائدة.

القطاع غير النفطي الخاص سيشهد نمواً بوتيرة متسارعة في عام ٢٠٢٥

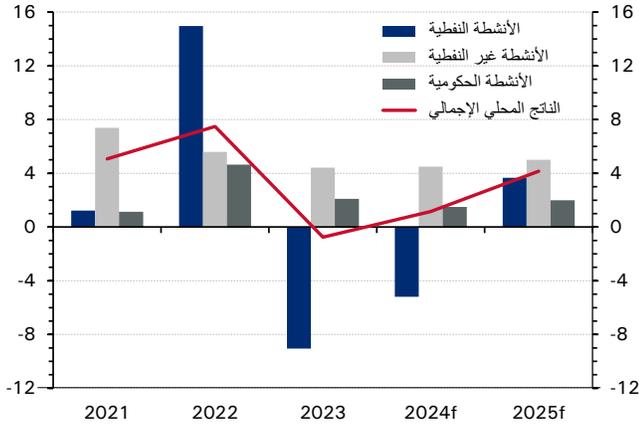
بقي النمو الاقتصادي غير النفطي قوياً في عام ٢٠٢٣ على الرغم من ارتفاع أسعار الفائدة، إذ وصل إلى ٣,٨٪ مقابل ٥,٣٪ في عام ٢٠٢٢. واحتفظ القطاع الخاص بدور المحرك الرئيسي للنمو، رغم تراجع معدل النمو الذي سجله إلى ٤,٤٪ في عام ٢٠٢٣ مقابل ٥,٦٪ في عام ٢٠٢٢. وعلى الصعيد القطاعي، ساهم قطاع التجارة والمطاعم والفنادق بالنصيب الأكبر في نمو الناتج المحلي الإجمالي، إذ سجل نمواً بنسبة ٧٪ في عام ٢٠٢٣ بدعم من التركيز الشديد على تعزيز السياحة، سواء الخارجية أو المحلية. وفيما يتعلق بحساب الناتج المحلي الإجمالي على أساس الإنفاق، بقي استثمار القطاع الخاص الأسرع نمواً، رغم من تباطؤه بوتيرة حادة إلى ٦,٢٪ في عام ٢٠٢٣ مقابل متوسط قوي للغاية بلغ ٢٢٪ في عامي ٢٠٢١-٢٠٢٢.

ونتوقع أن تستمر ديناميكيات الاقتصاد الداعمة للنمو في عام ٢٠٢٤، والتي قد تتسارع في عام ٢٠٢٥ مع بدء ظهور تأثيرات خفض أسعار الفائدة. وما يزال الإنفاق الاستهلاكي مرناً مع ارتفاع قيمة معاملات نقاط البيع بنحو ١٠٪ على أساس سنوي حتى منتصف أبريل، بما يتسق مع الزيادة المسجلة في عام ٢٠٢٣. وعلى الرغم من استمرار شح السيولة في القطاع المصرفي، إلا أن نمو الائتمان (+١١٪) على أساس سنوي حتى فبراير) ما يزال مزدهراً، حتى أنه أظهر بعض المؤشرات الدالة على التحسن في الأشهر الأولى من عام ٢٠٢٤، بدعم من انتمان قطاع الأعمال (+١٥٪)، كما أن قراءة مؤشر مديري المشتريات ما زالت جيدة (وصلت في المتوسط إلى ٥٦,٥ نقطة في الربع الأول من العام الحالي). وعلى الرغم من تسجيل المؤشر لأدنى مستوياته مؤخراً في يناير، إلا أنه شهد بعض التحسن مدفوعاً بالأداء الجيد لبعض المؤشرات الفرعية الهامة، بما في ذلك الإنتاج والطلبات الجديدة. ونتوقع أن ينمو القطاع غير النفطي بنسبة ثابتة على نطاق واسع تبلغ ٣,٧٪ في عام ٢٠٢٤، ثم ٤,٢٪ في عام ٢٠٢٥ بدعم من نمو القطاع الخاص بنسبة ٤,٥٪ و ٥٪، على التوالي.

وتساهم عملية صنع السياسات الفعالة التي تطبقها الحكومة في دعم هذه النظرة الإيجابية ورفع مستويات الإنفاق المتوقعة لعامي ٢٠٢٤-٢٠٢٥ في الموازنة الأخيرة، إلا أن هناك بعض التحديات المنتظرة. فعلى سبيل المثال، بالنظر إلى أن الإنفاق الحكومي ارتفع بمعدل ١,٢٪ في المتوسط في كل من العامين الماضيين، فمن المتوقع أن يتباطأ ذلك النمو في عامي ٢٠٢٤-٢٠٢٥، ما قد يؤثر على النشاط غير النفطي. بالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى بعض التعثر في مسار خفض التضخم في الولايات المتحدة هذا العام، فقد تم تأجيل خفض أسعار الفائدة إلى أواخر عام ٢٠٢٤، ما يبقى أسعار الفائدة بين البنوك السعودية، وبالتالي تكلفة الاقتراض مرتفعة، الأمر الذي لا يدعم النشاط غير النفطي هذا العام. وبالتالي، فإن الرياح المعاكسة لانخفاض أسعار الفائدة (عادة ما تتحرك أسعار الفائدة السعودية بالتوازي مع أسعار الفائدة الأمريكية) ستكون في الغالب من أبرز المواضيع على الساحة الاقتصادية في عام ٢٠٢٥. وهناك عدد من المؤشرات الرئيسية الأخرى التي يجب مراقبتها من ضمنها الاستثمار الأجنبي المباشر (نظراً لأن ارتفاع مستويات الاستثمار يعتبر من العوامل الجوهرية لتحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠)، والذي بعد ارتفاعه بقوة في عامي ٢٠٢١-٢٠٢٢، انخفض في عام ٢٠٢٣ ليصل إلى

الرسم البياني ١: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

(% على أساس سنوي)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء وتقديرات بنك الكويت الوطني

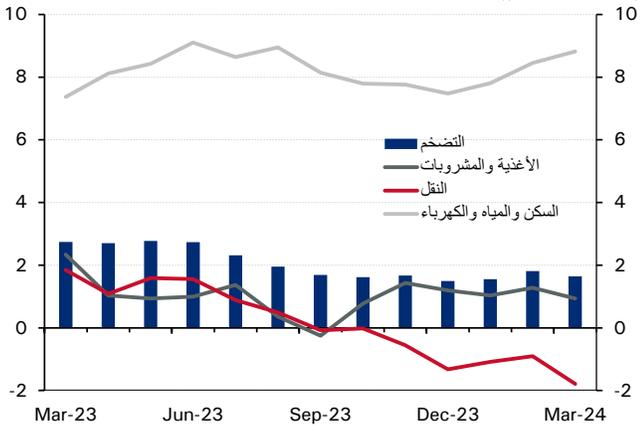
الجدول ١: أهم البيانات الاقتصادية

	*٢٠٢٥	*٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢		
1,164	1,102	1,068	1,109	مليار دولار	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	
4.2	1.2	-0.8	7.5	% النمو السنوي	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	
3.7	-5.2	-9.0	15.0	% النمو السنوي	النقطة	
4.2	3.7	3.8	5.3	% النمو السنوي	غير النقطة	
2.0	1.8	2.3	2.5	% النمو السنوي	التضخم	
-2.0	-1.7	-2.0	2.5	% من الناتج	ميزان المالية العامة	
26.9	27.0	26.2	23.8	% من الناتج	الدين العام	
2.4	2.4	3.2	13.7	% من الناتج	الحساب الجاري	

المصدر: المصادر الرسمية وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٣: التضخم

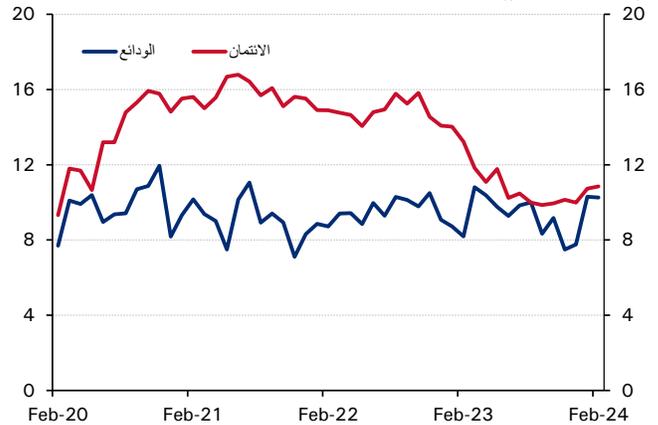
(% على أساس سنوي)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

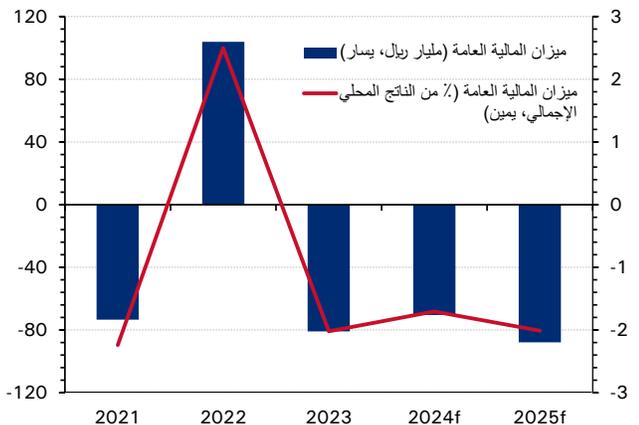
الرسم البياني ٢: النمو في الائتمان والودائع

(% على أساس سنوي)



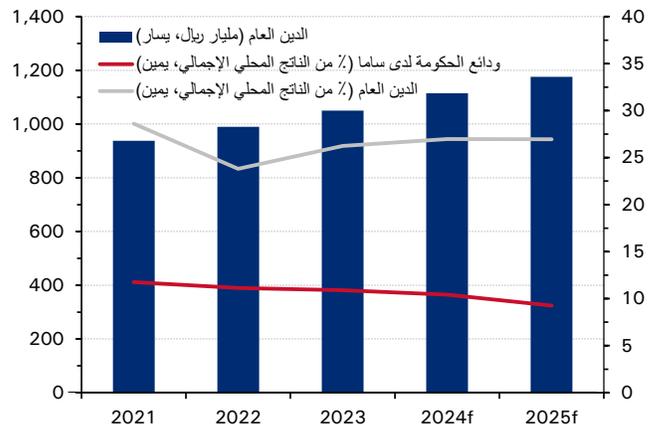
المصدر: ساما

الرسم البياني ٥: ميزان المالية العامة



المصدر: وزارة المالية وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٤: الدين العام وودائع الحكومة لدى ساما



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، ساما، وزارة المالية، وتقديرات بنك الكويت الوطني